

المشترك اللفظي في اللغة العربية بين الإثبات ولإنكار

أ. خيرية زكريا عمر

المقدمة:-

إن قضية "المشترك اللفظي" كانت من الظواهر اللغوية التي تنبئ إليها العلماء والدارسون العرب منذ وقت مبكر، نتيجة ملاحظاتهم للواقع اللغوي، وإن الفكرة لم تكن عربية على الحس اللغوي العام. وقد اتضح بعد تدوين مفردات اللغوية، ومحاولة تصنيفها ودرسها، ونتيجة النظر والتأمل في هذه المفردات لاحظ العلماء عدة ظواهر تلغوية منها (الإشتراك) إلا أن الاختلاف قائم حول حقيقة وجود الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، وهناك آراء متضاربة حول مدى إيجابية وجوده وسلبية وجوده وكثرته، وأهميته في هذه اللغة. وعلى هذا انقسم العلماء تجاه هذه القضية إلى فريقين رئيسيين: المثبتين والمنكرين، وهناك طائفة المتوسطين حيث إنهم لم يؤيدوا الظاهرة تأييداً كاملاً ولم ينكروها إنكاراً جازماً، بل وضعوا بعض شروط لغوية لابد من توافرها في الكلمة لكي تعد من ضمن الألفاظ المشتركة.

ثم الخاتمة التي تضمن النتائج التي توصلت إليها الباحثة مع بعض الاقتراحات.

المحور الأول: المعنى اللغوي والإصطلاح للمشترك:

لفظ العربي أقسام متعددة من حيث دلالاته على المعنى، ومن جملة هذه الأقسام الإشتراك اللفظي، والإشتراك مشتق من فعل شَرَكَ، والشَّرَكَةُ، والشَّرَكَةُ بمعنى واحد أي مخالطة الشريكين^١.

يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر في فعل شئ ما. ومما سبق يفهم أن معنى الإشتراك في اللغة هو: مشاركة بين شيئين فصاعداً مهما اختلفا أو تنوعا، ويقع الإشتراك في أي شئ، وهو ضد الانفراد. وهذا هو المعنى الحقيقي للإشتراك في اللغة العربية.

كان شعراً، وتعتبر كثرة الألفاظ المشتركة دليلاً على ثراء اللغة العربية وطواعيتها و مرونتها وشاعريتها واتساعها في التعبير، وليس فقرها وضعفها كما يزعم الجانب الآخر، كما عدها البعض وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني.

وعلى هذا جاءت هذه المقالة المتواضعة لإبراز الآراء المتباينة بين مؤيدي ومنكري قضية المشترك اللفظي في اللغة العربية.

فألورقة مقسمة إلى ثلاثة

محاورة:-

المحور الأول: تعريف المشترك لغة واصطلاحاً
المحور الثاني: آراء المثبتين في الألفاظ المشتركة
المحور الثالث: آراء المنكرين في الألفاظ المشتركة

لقد حاول كلا الفريقين من المثبتين والمنكرين بإبراز حجج وبراهين دامغة لتأييد وجهة نظرهم. فمن مدع أن المشترك اللفظي دليل على ضعف اللغة، وعدم قدرتها على التعبير عن معاني الحياة وأغراضها المختلفة، لذلك يجب تنزيه اللغة عنه.

ومن مدع أن المشترك اللفظي عامل مهم من عوامل الغموض في النصوص، ولاسيما النصوص الشعرية، فلا يعد وجوده في العربية صفة إيجابية محمودة؛ لأنه يسلب جانب من وضوحها وجلالتها المفترض، وهذا مذهب تؤيده بعض النزعات التقليدية التي تشترط وضوح العبارة على عمومها، وترى أن أحسن الكلام ما كشف القناع عن معناه، وأفهم سامعه مضمونه دون جهد أو عناء. بينما ترفضه الإتجاهات التي تعد الغموض سمة إيجابية في النص الأدبي، لا سيما إن

لغير ذلك من المعانى.

وأما مثاله فى الحرف فهو ما يلى:-

من:- فإنها تأتى لا بتداء الغاية كما

فى قوله تعالى:-

(سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من

المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) ١٠ .

وتأتى للتبويض كما فى قوله تعالى:

(لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) ١١

أى يعنى من بعض ما تحبون.

وتأتى لبيان الجنس كما فى قوله

تعالى: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) ١٢

أى اجتنبوا. وغير ذلك من معانيها.

الباء:- فحرف الباء يفيد معنى المعية

كما يستعمل بمعنى "على" وقد يستعمل

بمعنى "إلى".

فمن الأمثلة الأولى: بسم الله الرحمن

الرحيم

ومن الأمثلة الثانية قول ابن الهيثم:-

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها

ولكن أخلاق البلاد تضيق ١٣

فقد أفادت "الباء" بمعنى "على"

فى صدر البيت، لأن المقصود أن البلاد

لا تضيق على أهلها.

ومن الأمثلة الثالثة قول الزمخشري:-

يا من يرى مد البعوض جناحها

فى ظلمة الليل إليهم الأليل ١٤

ويرى وصول غداء الجنين ببطنها

فى ظلمة الأحشا بغير تمقل ١٥

والزمخشري يصف الله عز وجل فى

البيت الثانى بأنه يرى وصول غداء الجنين

إلى بطنها، فقد أفاد "الباء" فى البيت

معنى "إلى"

ويمكن أن نلاحظ العلاقة بين المعنى

اللغوى للإشترار اللفظى، والمعنى

الاصطلاحى له، ذلك أن وجود الشيء

فى المصرف: أى وضع مالا أو ميلغا من

المال. فتح شهيته: جعله راغبا فى الأكل.

فتح صفحة جديدة: غيّر طريقه، فتحت

نيجيريا صفحة جديدة مع دى علاقة،

فتح عينيه جيدا: إنتبه، وحذر، فتح عينيه

على شىء: شاهده أو إختياره وهو لا يزال

طفلا، فتح له قلبه: باح بسره، وغير ذلك

كثير من معانى هذه الكلمة.

فقد رأينا كيف اتسعت هذه الكلمة

أو هذا الفعل إلى مختلف المعانى بين

محسوس، ومجرد، وكلها جارية على

استعمال الكلمة فيها ضمن سياقاتها

الخاصة، ويمكن أن تتسع لمعان أخرى

متعددة كما اتسعت غيرها.

وصهبا طاف يهوديها

أبرها، وعليها خنتم

وقابلها الریح فى دنها

وصل على دنها وارتمه

قال دعائها ألا تحمض ولا تضسد.

"الرحمة":- ومنه قول عدى بن رفاع:-

صلى الاله على امرىء ودعته

وأتم نعمته عليه وزادها ١٦

فإن الصلاة من الله "الرحمة"

وكذلك الفعل قضى:-

قضى: فهو أيضا فعل له معان عدة،

فيأتى بمعنى:- "حكم" كما ورد فى قوله

تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك

فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم

حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) ٧ أى:

مما حكمت. ويأتى بمعنى "أمر وحتم"

وذلك عند قوله تعالى (وقضى ربك ألا

تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا) ٨ أى

أمر وحتم. ويأتى بمعنى "أعلم" وذلك فى

قوله تعالى: (وقضينا إلى بنى إسرائيل فى

الكتاب) ٩ أى أعلمناهم إعلاما، ويأتى

وقد عرف "المشترک اللفظى" بأنه

مصطلح يطلق على الكلمة ذات المعانى المختلفة ٢.

وبعبارة أخرى هو كل كلمتين أو أكثر

تتفق فى النطق والكتابة، وتختلف معانيها،

وذلك مثل كلمة "العين" فهى تدل على

العين الباصرة، وتدل على عين النابعة،

وتدل على عين القوم وهو رئيسهم، وتدل

على عين العدو وهو جاسوسهم، والعين تأتى

بمعنى الذهب وتأتى مؤكدة بمعنى الذات ٣.

وبإمعان النظر فى هذين التعريفين نجد

أنهما بالرغم من اختلافهما فى الأسلوب

إلا أنهما يدلان على معنى واحد وهو أن

الإشترار معناه: دلالة لفظ واحد على

معنيين فصاعدا.

والإشترار يقع فى الأسماء كما يقع

فى الأفعال والحروف. وقد صرح بذلك

العلامة السيوطى بقوله: "وذهب بعضهم

إلى أن الإشترار أغلب لأن الحروف

بأسرها مشتركة بشهادة النحاة، والأفعال

الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء،

والمضارع كذلك ... مشترك بين الحال

والاستقبال والأسماء كثير فيها الإشترار،

فإذا ضممناها إلى قسمى الحروف

والأفعال كان الإشترار أغلب ٤.

وإذا أخذنا الفعل (فتح) فى اللغة

العربية مثلا نرى أن لهذه الكلمة معان

متعددة لا يمكن بأية حال من الأحوال

رفضها أو تجاهلها، فنحن نقول فتح

المدنية أو البلد: إحتلها، فتح الكتاب:

نشر طيه ليقرا منه، فتح الله عليه: هداه

وأرشدته، فتح الباب على مصراعيه لعمل

ما: أفسح المجال له، فتح بين الخصمين:

قضى بينهما، ومنه قوله تعالى: (ربنا افتح

بيننا وبين قومنا بالحق) ٥ فتح حسابا

لاثنين فصاعدا عينا كان ذلك الشيء أو معنى سمي في اللغة بالاشتراك وكذلك اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، سمي بالاشتراك اللفظي اصطلاحا، ومن ذلك نلاحظ أن هناك صلة وعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وهذه العلاقة هي التي تبين وتوضح لنا كيف إصطلح العلماء على تسمية اللفظ الدال على معان مختلفة "بالاشتراك اللفظي" وصارت هذه الظاهرة اللغوية تعرف عند العلماء والدارسين بهذه التسمية اصطلاحا. والاشتراك اللفظي ضد المترادف والتضاد جزء منه.

المحور الثاني

أراء المثبتين في قضية الاشتراك اللفظي في اللغة العربية

إن المؤيدين لهذه الظاهرة يرونها فضيلة للغة العربية فتتخر بها على غيرها، كما يعدونها دليلا على سعة هذه اللغة وغناها وثراء مفرداتها في الإبانة والتعبير.

والحقيقة إن تأييد ظاهرة الاشتراك لم يكن أمرا مقتصرًا على اللغويين فحسب بل شاركهم في تأييدها العلماء والأدباء. ومن جانب اللغويين فقد أثبت بوقوعه عدد كبير، وعلى رأسهم سيبويه، وخليل، وأبو عبيدة، والأصمعي، وأبو على الفارسي، وابن فارس، وأبو زيد.

ولكنهم اختلفوا في صفة الوقوع: هل كان من ناحية الوجود أو الأغلب أو إمكان الوقوع مطلقا؟ فأجاز الأغلبية وقوعه من واضعين أو من واضع واحد، وذلك لوجود الألفاظ المشتركة في لغة العرب وأساليبهم

ولاينكر أحدًا ذلك ١٦.

ومن أنصار هذه الظاهرة الأديب صالح بن جناح الذي أشار إلى الإشتراك بقوله: (إعلم أن العرب قد تجعل للشيء الواحد أسماء، وتسمى بالشيء الواحد أشياء) وذلك قبل القرن الرابع الهجري ١٧.

وهناك طائفة كبيرة من العلماء الذين أجازوا بوقوعه، ولكن بشرط أن يكون من واضعين:-

أولا: أن تضع أحد القبيلة لفظا لمعنى، ثم تضعه قبيلة أخرى لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادة المعنيين، وهذا على أن اللغات غير توفيقية.

والثاني:- أن يكون أحد الوضع لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة، كما روى عن أبي بكر الصديق رضی اللہ عنہ: وقد سأله رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ قال: "هذا رجل يهديني السبيل" ١٨. فقد أيهم الخليفة هنا، خوفا من أن يلحق الأذى بالرسول صلى الله عليه وسلم وأثبتته البعض أيضا لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ، ومن العلماء من أوجب وقوعه - قال:- لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وزع لزم الإشتراك ١٩.

ومن مؤيدي هذه الظاهرة الأمدي، إذ أنه لا يرى الغرابة في وضع أهل اللغة لفظا واحدا على معنيين مختلفين، وصرح ذلك عند تأييده لهذه الظاهرة بقوله: (والمختار جوازه ووقوعه، ثم قال: أما الجواز العقلي

فهو أنه لا يمتنع عقلا أن يضع واحد من أهل اللغة لفظا واحدا على معنيين مختلفين، ويوافق عليه الباقيون.....) ٢٠.

وقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه كان من أبرز وأقدم من أيد هذه الظاهرة الإشتراكية اللفظية إذ نراه يقر ذلك في كتابه: (الكتاب) مانصه ((إن من كلامهم

إتفاق اللفظين واختلاف المعنيين....)) ٢١ وابن فارس يقر في باب "الأسماء كيف تقع على المسميات" بأن الأشياء الكثيرة تسمى بالإسم الواحد.

وأكد وقوع هذه الظاهرة الإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل المشهور "بالتعالبي" في كتابه (فقه اللغة وأسرار العربية) إذ ورد أمثلة من المشترك تحت عنوان مستقل، وهو "فصل في وقوع إسم واحد على أشياء مختلفة" ٢٢.

ومن الذين آمنوا بهذه الظاهرة أيضا "ابن قتيبة" الذي تناول هذا الجانب في كتابه:- تأويل مشكل القرآن في باب عنوانه: باب "اللفظ الواحد للمعاني المختلفة" وقد عالج ابن قتيبة قضية المشترك اللفظي في القرآن الكريم عند نيف وأربعين لفظا من الألفاظ التي استعملها القرآن ليوضح المعاني المتعددة لهذه الألفاظ على النحو الذي ورد في القرآن ٢٣.

وكذلك من المؤيدين لقضية المشترك: "جرزي زيدان" صاحب كتاب: تاريخ آداب اللغة العربية، وقد أكد لنا وجود هذه القضية عند العرب في معرض حديثه لمميزات اللغة العربية وذلك عند ما صرح بقوله: "فمن ألفاظها نيف ومثما لفظ يدل كل منها على ثلاثة معان، ونيف ومئة لفظ يدل الواحد منها على أربعة، ومثلها التي تدل على خمسة معان، وقس على ذلك ما

هذه القضية مذهبا مغايرا حيث أثبت أن المشترك ليس ظاهرة عامة، على عكس ماتوهم بعض اللغويين من أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه.

وقد أيد ابن درستويه رأيه هذا بأنه إذا اعتبر المشترك موضوعا لغويا أصيلا قد يؤدي هذا إلى التباس كبير وإبهام شديد.

"فواضع اللغة على حد قوله، حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعانى، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، لما كان ذلك إبانة، بل تسمية وتغطية"^{٢٦}.

وفى هذا النص دلالة واضحة على أن ابن درستويه ينكر هذه النظرية بناء على ما يرى فيها من التضليل والإغواء للمخاطب، فإن المخاطب قد يفهم عكس ما يريده المتكلم ويتفاعل بالتالى إنفعالا خاطئا. فهو يرى أن أى لفظ يُعتبر فى زعم بعض اللغويين مشتركا ليس فى المشترك من شئ، بل إنما ورد لعل منها ما يلى:-

١. أن يأتى فى لغتين متباينتين.
٢. أو يقع فيه حذف أو اختصار فيشبه اللفظان ويخفى ذلك على السامع.
والى مثل هذا ذهب أبو على الفارسي (ت ٢٧٧ هـ) حين ذكر أن إتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً فى الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشئ فتكثر وتقلب، فتصير بمرتلة الأصل^{٢٧}.

ويبدو أن المنكرين لهذه الظاهرة يتوهمون أن وجود المشترك بما له من خصائص فيه مفسدة لا تجوز أن تصدر عن واضع اللغة، وهذا عائد إلى أن اللغات

ومما سبق ظهر جليا أن الرعيل الأول من اللغويين قد وافقوا على إثبات "المشترك" وأكدوا له بسرد أمثلة كثيرة بل وأفرد له مصنفات تجمع ألفاظه. وعلى طليعة هذا الفريق:- خليل بن أحمد الفراهيدى و سيبويه، وأبو عبيدة، والثعالبي، والمبرد والسيوطى، وابن جنى وغيرهم، فهؤلاء، جميعا أثبتوا الإشتراك وتوسعو فيه مؤيدين بالشواهد العربية الفصحى، والشعر العربى الفصيح، والآيات القرآنية.

وقد جعل هذا الفريق أن الإشتراك ميزة للعربية تزهو بها على غيرها من اللغات، وتمدها بثروة كبيرة من الألفاظ والمعانى.

المحور الثالث

آراء المنكرين لقضية الاشتراك

اللفظى فى اللغة العربية

سبق فى المحور الثانى ذكر بعض من الذين أثبتوا المشترك اللفظى، وأيده بحجج دامغة وبراهين مقنعة

وفى هذا المحور ستذكر الباحثة الذين أنكروا وجود المشترك إنكاراً جازماً قاطعاً. وقد حاولوا هم الآخرون تأييد وجهة نظرهم بالأدلة المختلفة والتى يرون أنها كافية فى تنفيذ الآراء القائلة بوجوده. وستطرق الباحثة أيضا إلى ذكر المتوسطين الذين لم يثبتوا وجود هذه الظاهرة كما أنهم لم ينكروا جواز وقوعها، وفى مقدمة المنكرين (ابن درستويه ت ٢٤٧ هـ) وأبو هلال العسكري، سنة وفاتهما وأبو على الفارسي، غير أن الأخير لم يغال فى الإنكار.

وقد ذهب (ابن درستويه) حذاء

يدل على ستة معان فسبعة فثمانية إلى خمسة وعشرين معنى كالحميم. وما تزيد مدلولاته على ذلك "كالخال" فإنها تدل على ثمانية وعشرين معنى ولللفظ "العين" خمس وثلاثين معنى ولللفظ "العجوز" ستين معنى^{٢٤}.

هذا ابن جنى يثبت "الإشتراك" للحروف، والأسماء والأفعال على حد سواء، وأما العلامة جلال الدين عبد الرحمن السيوطى فكان ممن يفتخرون بهذه الظاهرة اللفظية ويراهما وجها من وجوه الإعجاز البيانى للقرآن.

ولم يكن الخلاف فى المشترك اللفظى مقتصرًا على اللغويين فقط، وإنما تعدى إلى الأصوليين والمناطقية، وكان الإمام الشافعى: رحمه الله تعالى يرى أن قضية الألفاظ المشتركة، من المسلمات اللغوية التى لا نقاش فيها، إذ أن القضية من أساسيات اللسان العربى واتساع معانيه والجاحد بها يعد جاهلا بالعربية وفقهها. وأما المحدثون من العلماء، فقد أقرّوا وقوع المشترك اللفظى فى العربية، بل فى معظم اللغات، وعلّل الأستاذ محمد المبارك ذلك: بأن "أكثر الأصول التى تشتق منها الألفاظ للدلالة على معان جديدة ذات معان عامة، لذلك فقد تشتمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك فى تلك الصفة، أو ذلك المعنى العام."

وهذا د/ إبراهيم أنيس "من اللغويين المحدثين يثبت هذه الظاهرة الإشتراكية اللفظية مؤكداً ذلك فى كتابه: دلالة الألفاظ فى اللهجات العربية، عندما قال: "إن المعاجم العربية قد امتلأت بالمشترك اللفظى، وإن نشأ عن التطور الصوتى يبلغ المئات"^{٢٥}.

توقيفية.

وأيضاً من منكرى ظاهرة الإشتراك اللفظي أبو هلال العسكري الذى ألف كتاباً سماه: "الفروق اللغوية" نادى فيه بأن: "كل شئ يجريان على معنى من المعانى، وعين من الأعيان، فى لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضى خلاف ما يقتضية الآخر، وإلا لكان الثانى فضلاً لا يحتاج إليه" ٢٨.

وكما اختلفت آراء اللغويين عند وقوع المشترك، هكذا تباينت آراء الأصوليين فى هذه المسألة، فمنهم من قال بوجوب وقوعه، ومنهم من منع ذلك ونفاه، ومنهم من قال بجوازه ووقوعه.

وأما الفريق الذى نفى هذه الظاهرة، فىرى أن الألفاظ المشتركة محال وقوعها، لأنها تعوق وظيفة اللغة فى التواصل الفكرى، فلا تفيد فهم المقصود، وفى ذلك يقول الإمام الرازى:-

"أما القائلون بالامتناع، فقد قالوا: المخاطبة باللفظ المشترك لا تفيد فهم المقصود على سبيل التمام، وما يكون كذلك منشأً للمفاسد... وما يكون منشأً للمفاسد وجب أن لا يكون" ٢٩.

وكما اختلف علماء الأصول فى وقوع المشترك اختلف المناطقة، وكانوا لهم تبعاً، فمنهم من قال هو غير ممكن، ومنهم من قال بل هو ممكن. وفى تأييد المنكرين، يقول صاحب مرآة الشروح: "قال البعض ليس بممكن لأن المقصود من الوضع فهم المعنى، وإذا وضع لمعان كثيرة فلا يفهم واحد منها عند خفاء القرينة، وإلا يلزم الترجيح بلا مرجح، وفهم الجميع يستلزم ملاحظة النفس وتوجهها إلى أشياء كثيرة بالتفصيل عند الإطلاق..." ٣٠.

وفى أقوال هؤلاء العلماء من

الأصوليين والمناطقة السابق ذكره، نفهم أنهم أنكروا ظاهرة المشترك للغموض الذى يروونه فيه الذى يعوق معرفة المقصود من المعانى الكامنة فيه، وهذا ينشأ إلى فساد المعنى، ولذلك لا فائدة لوجوده.

الخاتمة:

الحمد لله الذى أنعم عليّ بإتمام هذه المقالة المتواضعة الموجزة فى قضية الألفاظ المشتركة، إذ حاول كل فريق تأييد وجهة نظره بالأراء والمناقشات المفيدة. ومن خلال هذه الدراسة فى الألفاظ المشتركة أسفرت المقالة على بعض النتائج التالية:-

١- إن موقف الباحثين واللغويين العرب فى قضية الألفاظ المشتركة وحديثهم عن طبيعتها وأهميتها ودورها فى مجال التعبير لا يزال يشكل خلافاً.

٢- لا يمكن إنكار قضية المشترك اللفظى فى اللغة العربية، وذلك لأن الظاهرة أصبحت واضحة لدى معظم الناطقين بالعربية، سواء من العرب أو الأجانب، ولاسيما الباحثين من اللغويين.

٣- إن من كلام العرب أنه يصحبه بعضه البعض، ويرتبط أوله بأخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا بإستيفائه واستكمال جميع حروفه.

٤- فجاز وقوع اللفظ على معنيين مختلفين أو أكثر لأن ما يتقدم اللفظ أو يأتى بعده، يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها فى حال التلفظ والإخبار إلا معنى واحداً.

٥- القرآن الكريم خير دليل على إثبات ظاهرة المشترك اللفظى، وذلك

لتضمنه هذه الألفاظ، ولا غرابة فى ذلك لأنه نزل بلسان عربى مبين.

٦- إن الأصوليين لهم فضل الأسيقية فى معالجة الألفاظ المشتركة، وذلك عند تحليل المسائل الشرعية.

وأخيراً تدعوا الباحثة إلى البحث على

إيجاد معجم متطور شامل جامع للألفاظ

المشتركة فى هذه اللغة المباركة.

الهوامش

- ١ - جمال الدين محمود ابن مكرم، منظور، لسان العرب، المجلد العاشر دار الصاوير للطباعة بيروت، ١٩٠٠ م، - ١٢٧٤ هـ مادة "شرك" ص ٤٥١ - ٤٥٠
- ٢ - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، جزء الثالث، ص - ١٣٦ ، بدون أى معلومات أخرى.
- ٣ - مجموعة من المؤلفين - الموسوعة العربية العالمية - الجزء الثانى، ص - ٦ .
- ٤ - عبد الرحمن جلال الدين السيوطى، المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار التراث القاهرة، (غير مورخ) ص - ٢٧٠ .
- ٥ - الأعشى الكبير - ديوان الأعشى، ص - ١٥٦ ، (بدون أى معلومات)
- ٦ - ابن رشيق القيروانى، العمدة فى محاسن الشعر وأدابه ونقده، الجزء الأول، دار الطلائع، ٢٠٠٦ م، بيروت، ص - ١١٢ .
- ٧ - السورة: النساء، الآية: ٦٧ .
- ٨ - السورة: الاسراء، الآية: ٢٣ .
- ٩ - السورة: الاسراء الآية: ٤ .
- ١٠ - السورة: الاسراء، الآية: ١ .
- ١١ - السورة: آل عمران، الآية: ٩٢ .
- ١٢ - السورة: الحج، الآية: ٣٠ .
- ١٣ - شهاب الدين محمد أحمد، المستطرف فى كل فن الطبعة الأولى، دار الكتب العربية بيروت، ١٩٩٣ م، ص - ٢٢٣ .
- ١٤ - على بن نايف الشحور - موسوعة الشعر الإسلامى، ص - ٥ .
- ١٥ - عبد الغفار حامد هلال - علم اللغة بين الحديث والتقديم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص - ٣٩١ .
- ١٦ - حاكم مالك الزيدى، الترادف فى اللغة العربية، وزارة الثقافة والاعلام، عراق، الطبعة الأولى، ص - ٥٠ ، (بدون تاريخ).
- ١٧ - رمضان عبد التواب، فصول فى فقه العربية، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجى القاهرة.
- ١٨ - عبد الرحمن جلال الدين السيوطى، المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٣ م، ص - ٢٧٠ .
- ١٩ - أحمد حسن الباقورى، أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية، دار المعارف، ص - ٦٧ .
- ٢٠ - أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبى - فقه اللغة وأسرار العربية، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر، ص - ٢٧٩ (بدون أى معلومات أخرى).
- ٢١ - عمر محمد سعيد عبد العزيز، تقريب التراث تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، الطبعة الأولى، ١٩٣ م - ٢٧٩ هـ ، مركز الإهرام، ص - ٢٢٣
- ٢٢ - جرزى زيدان تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الأول، دار الهلال القاهرة، ص - ٤٧ ، بدون أى معلومات أخرى.
- ٢٣ - أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية، الطبعة الثانية دار الفكر، ١٩٩٩ م، ص - ٢٨٢
- ٢٤ - أحمد محمد قدور - مدخل إلى فقه اللغة العربية ص - ٢٨٢ .
- ٢٥ - نفس المرجع والصفحة
- ٢٦ - أحمد محمد قدور - مدخل إلى علم اللغة ص - ٢٨٢ .
- ٢٧ - د/ رمضان عبد التواب - فصول فى فقه اللغة ص - .
- ٢٨ - محمد نور الدين المنجد - الاشتراك اللفظى فى القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق - دار الفكر، دمشق، سورية ١٩٨٨ م.
- ٢٩ - نفس المرجع ص - ٦٨ .